الأمم المتحدة

E/AC.51/2006/L.4/Add.36

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
8 September 2006
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة السادسة والأربعون
١٤ آب/ أغسطس- ٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦
البند ٨ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السادسة والأربعين

مشروع التقرير

المقرر: السيد فاليري **زدانوفيتش** (بيلاروس)

إضافة

تحسين أساليب عمل لجنة البرنامج والتنسيق وإجراءاتها في إطار ولايتها

(البند ٦)

١ - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في جلستها الثالثة المعقودة في ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٦، في البند ٦ من جدول الأعمال المعنون ''تحسين أساليب عمل لجنة البرنامج والتنسيق وإجراءاتها في إطار ولايتها''.

٢ - وكان معروضا على اللجنة، للنظر في البند، مجموعة مما خلصت إليه بشأن هذا البند من استنتاجات وأصدرته من توصيات اعتمدتها في دوراتها الثامنة والثلاثين إلى الرابعة والأربعين فضلا عن مقترحات قدمتها الوفود في دورتها الخامسة والأربعين. وعقدت اللجنة عدة جولات من المشاورات غير الرسمية ومشاورات غير رسمية مغلقة للنظر في هذه المقترحات وغيرها التي طُرحت أثناء الدورة الحالية.

140906 140906 06-51659 (A)

المناقشة

٣ - أبديت بشأن البند المتعلق بتحسين أساليب عمل لجنة البرنامج والتنسيق وإجراءاتها في إطار ولايتها، ملاحظة وصف فيها البند بأنه بند صعب. ولم يكن الأعضاء قد توصلوا في الماضي إلى اتفاق بشأنه بسبب الاختلافات الكبيرة في آرائهم حول أساليب تحسين العمل، ذلك أنه يتعين أولا تحديد المشاكل الفعلية وتقديم مقترحات ملموسة ليتسنى للجنة المضي قدما في أجواء يسودها التفاهم. فمن الضروري أن يتم العمل على أساس مناقشة صريحة ومفتوحة.

٤ - وأشير إلى أن اللجنة كانت قد نظرت في عدة مقترحات في الدورات السابقة، وهو ما يمكن التأسيس عليه لإجراء مناقشات بشأن هذا البند في الدورة السادسة والأربعين. وشدّد على أن اللجنة تعمل جاهدة لوضع توصيات وأنه تم إحراز تقدم أثناء الدورة.

٥ - وأعرب عن رأي مفاده أن الجمعية العامة كانت طلبت مرارا إلى اللجنة، وخاصة في قراراتها ٢٦٩/٥٨، و ٢٧٥/٥٩ و ٢٥٧/٦٠، أن تحسن أساليب عملها، وأن المقترحات التي طرحت في الأعوام الماضية معروفة جيدا. وأشير إلى أنه يتعين بالتالي أن يتم على سبيل الاستعجال تنفيذ التعليمات التي أصدرتها الجمعية العامة بشأن تعزيز اللجنة، على أن يتم التأكد من أن ذلك لن يؤثر سلبا على نظرها في الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٦ - وأعرب أيضا عن رأي مؤداه أن فائدة اللجنة ينبغي قياسها في ضوء منجزاتها. وينبغي لها إصدار توجيهات واضحة لمديري البرامج والتركيز بقدر أكبر على التنسيق والجوانب البرنامجية. وينبغي أن يكون تقريرها قصيرا وأن يركز على التوجيهات الاستراتيجية المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

٧ - ورأى بعضهم ضرورة أن تكون أساليب عمل اللجنة عملية وواقعية وتراعي دورة الميزانية، وأن يتم التشديد في سنوات تقديم الميزانية على الجوانب البرنامجية، وعلى التقييم في غير سنوات تقديمها. وأشير إلى أن الفرصة سانحة لزيادة تعزيز فعالية اللجنة. وأشير أيضا في هذا الصدد إلى دور اللجنة بوصفها هيئة فرعية هامة من هيئات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٨ - وأعرب أيضا عن وجهة نظر مؤداها أن اللجنة نظرت في تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية التي تحدد مواطن الضعف وتقترح تدابير لتحسين الأمانة العامة. إضافة إلى ذلك، نظرت اللجنة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة، وهو ما قدم مساهمة كبيرة في هذا الصدد. ويضاف إلى ذلك أن اللجنة يمكنها أن تؤدي دورا رئيسيا باستعراض جميع الولايات التي صدرت عن المنظمة بهدف تجنب الازدواجية. ولذا، فإن الاقتراح الداعي إلى إلغاء اللجنة

ينبغي طرحه جانبا، وتقديم مقترحات أخرى عملية وبناءة بقدر أكبر لتحويل اللجنة إلى أداة فعالة لدى أعضائها والمنظمة بأسرها.

٩ - وقبل نظر اللجنة في البند الأول من جدول الأعمال في ٢١ آب/أغسطس، أعرب عن وجهة نظر مؤداها أن عضوا محترما من الأعضاء المنتمين إلى اللجنة منذ فترة طويلة انسحب منها فجأة بعد دورتها الخامسة والأربعين عندما فشلت اللجنة في جهودها الرامية إلى تحسين فعاليتها. ولوحظ أيضا أن عضوين آخرين قررا تغيير طبيعة مشاركتهما في الدورة السادسة والأربعين للجنة بسبب استمرار عجزها عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التحسينات الموصى بها بشأن إجراءات وأساليب عملها وهي تحسينات تعتبر حاسمة لنجاحها في المستقبل.

١٠ - وقبل نظر اللجنة في البند الأول من جدول أعمالها في ٢٩ آب/ أغسطس، أعرب عن وجهة نظر مؤداها أن ما يثير شكوكا بشأن فائدة اللجنة، شروعها في التفاوض بشأن اللغة التي سوف تستخدم في تقريرها من دون التوصل أولا إلى توافق آراء بشأن التحسينات المقترح إدخالها على شكل التقرير، فضلا عن تدابير أخرى لإضفاء الفعالية على عملها.

١١ - وبعد مناقشة بند جدول الأعمال من جميع نواحيه، ومراعاة لمختلف ما أعربت عنه الوفود من جهات نظر وطرحته من مقترحات، عرض الرئيس ورقة غير رسمية حظيت داخل اللجنة بموافقة وتأييد واسعي النطاق. وفيما يلي نصها:

"تحسين أساليب عمل لجنة البرنامج والتنسيق وإجراءاتها في إطار ولايتها

"١ - أعادت اللجنة تأكيد دورها بوصفها الهيئة الفرعية الرئيسية، للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة لأغراض التخطيط والبرمجة والتنسيق، وأعربت عن تصميمها على أن تدخل تحسينات على أساليب عملها لزيادة فعاليته بما يتسق مع ولايتها[(١)]، واختصاصاتها[(٢)]، والأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم[(٣)].

"٢ - وشددت اللجنة مجددا على أهمية طابعها الحكومي الدولي في أداء مهامها.

---

(١) انظر قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩٢٠ (د-٣٤) و ١١٧١ (د-٤١) و ٢٠٠٨ (د-١٠)، وقراري الجمعية العامة ٩٣/٣١ و ٢٦٩/٥٨، ومقرر الجمعية العامة ٤٥٠/٤٢.

(٢) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د-٦٠)، المرفق.

(٣) ST/SGB/2000/8، المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

”٣ - وقررت اللجنة أن تنفذ التدابير التالية الرامية إلى زيادة فعاليتها وتحسين أساليب عملها وإجراءاتها.

”٤ - ودعت اللجنة إلى التبكير بتحديد مواعيد جلساتها التنظيمية في أجل أقصاه بداية أيار/مايو من كل عام، وهي الجلسات التي ينبغي أن يتم خلالها انتخاب مكتب دورتها القادمة. وشجعت اللجنة الدول الأعضاء على أن تقدم في وقت مبكر أسماء مرشحيها لعضوية المكتب لتسهيل تشكيله في وقت مبكر.

”٥ - وأوصت اللجنة بأن يتحمل المكتب القادم فورا مسؤولية إعداد الدورة القادمة التي انتخب لها، وستشمل هذه المسؤولية تخطيط برنامج عمل الدورة السنوية للجنة ومراقبة حالة وثائق الدورة.و فيما يتعلق بهذه الوثائق، ينبغي للأمانة العامة أن تظل على اتصال مستمر بالإدارات المعنية المصدرة لها للتأكد من تقديمها في مواعيدها.

”٦ - وشددت اللجنة مجددا على ضرورة أن يواصل الأمين العام تحسين نظام المسؤوليات والمساءلة في الأمانة العامة، وكفالة إصدار الوثائق في حينها عملا بقاعدة الأسابيع الستة.

”٧ - وتشير اللجنة إلى الفقرة ٩ من الجزء الثالث من القرار ٥٩/٢٥٦ الذي قرر فيه منح الأولوية لإصدار الوثائق المتعلقة بمسائل التخطيط والميزانية والإدارة، التي يلزم أن تنظر فيها الجمعية العامة عاجلا؛ وحثت اللجنة الأمانة العامة على أن تمنح الأولوية لإصدار خطة فترة السنتين والإطار الاستراتيجي المقترح، والميزانية البرنامجية المقترحة عملا بالفقرة المشار إليها من القرار.

”٨ - وأشارت اللجنة إلى القرارات ذات الصلة بشأن اللغات الرسمية للأمم المتحدة بما فيها قرار الجمعية العامة ٥٩/٣٠٩ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ المتعلق بتعدد اللغات، وشددت في هذا الصدد على حاجة لجنة البرنامج والتنسيق إلى الحصول في الوقت المحدد على الوثائق باللغات الرسمية الست.

”٩ - وقررت اللجنة تبعا لذلك أن تخصص يوما من أيام الأسبوع الأول من دورتها لعقد جلسات إحاطة غير رسمية لأعضاء الوفود والمراقبين بشأن المسائل التقنية التي تعتزم معالجتها.

”١٠ - وشددت اللجنة على ضرورة حضور كبار مديري البرامج لمساعدتها في مداولاتها بشان بنود جدول الأعمال المتصلة بمجالات مسؤوليات كل منهم.

"١١ - وشددت اللجنة على ضرورة إجراء مناقشة تفاعلية مع مديري البرامج للتركيز على الجوانب البرنامجية للولايات القائمة ولكنها أكدت مرة أخرى الحاجة إلى أن تقدم الأمانة العامة تقارير شفوية سريعة ومقتضبة .

"١٢ - وقررت اللجنة دعوة من يعينهم الأمين العام لتمثيله في الجلسات غير الرسمية إلى تركيز بياناتهم الرسمية على جملة أمور تشمل مثلا أي تطورات هامة جدت منذ صدور التقرير، وتوضيح أي مسائل بالغة التعقيد .

"١٣ - ولاحظت اللجنة أن دورتها لشهر أغسطس تظل غير ذات فائدة وأوصت الجمعية العامة بأن تعلقها خلال الفترة التجريبية لإصلاح الميزانية. وتتطلع اللجنة إلى أن يتم في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة اتخاذ قرار نهائي بشأن مراجعة عملية التخطيط والميزنة .

"١٤ - ووافقت اللجنة على تقديم توصية إلى الدورة الثانية والستين للجمعية العامة بشأن مدة انعقاد دوراتها بما في ذلك النظر فيما إن كان بالإمكان تخفيض مدتها في سياق الاستعراض الذي ستجريه الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين للخبرات المكتسبة من الفترة التجريبية لعملية التخطيط والميزنة الجديدة.

"١٥ - وأوصت اللجنة بأن تشمل الاستعراضات التي تجري مرة كل ثلاث سنوات، والتقارير المتعمقة والتقييمات المواضيعية جزءا يخصص للمسائل التي يكون من المفيد إخضاعها لأعمال توجيه ومتابعة تقوم بها هيئات حكومية دولية.

"١٦ - وأوصت اللجنة كذلك أن يركز الجزء المخصص للمسائل المتعلقة بالاستعراضات التي تجري مرة كل ثلاث سنوات، والتقارير المتعمقة والتقييمات المواضيعية، على المسائل العملية والمتعلقة بالسياسة العامة التي يرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الأمانة العامة لا يمكنها حلها بمفردها وتتطلب توصية أو قرارا من أجهزة حكومية دولية.

"١٧ - وأشارت اللجنة إلى طلبها المقدم إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية لإعداد تقارير لتقييمات مواضيعية متعمقة تشكل جزءا كبيرا من التقييم الذي يجريه المكتب، ووافقت على أن تستعرض في دورتها الثامنة والأربعين برمجة مواعيد تقديم هذه التقارير لتنظر فيها في دوراتها.

”١٨ - وأوصت اللجنة بمواصلة تضمين تقرير أداء البرامج مربعا في كل جزء فيه وصف مقتضب للتحديات والمعوقات والأهداف غير المحققة، لتيسير تقييم اللجنة للمسائل المؤثرة في أداء البرامج.

”١٩ - وشددت اللجنة على ضرورة أن تكون مناقشة تقريرها مقتضبة ومركزة كيما تتسنى مواصلة تحسين جودته.

”٢٠ - وقررت اللجنة كذلك أن يتوفر ما يلي في إصدار تقريرها:

”(أ) ينبغي أن تقدم إليها في المواعيد النهائية التي يحددها المكتب المساهمات اللازمة لاستخلاص استنتاجاتها وتقديم توصياتها. وينبغي أن يكون الموعد النهائي معقولا ويتيح لأعضائها متسعا من الوقت للتمعن في الردود الواردة من الأمانة العامة؛

”(ب) ينبغي تعميم مشروع التقرير قبل ٢٤ ساعة على الأقل من موعد انعقاد المشاورات الرسمية بشأنه؛

”(ج) ينبغي للوفود أن تحاول الحصول عند الاقتضاء من خبرائها على أي تعليمات و/أو مساهمات خلال فترة الـ٢٤ ساعة.

”٢١ - وشددت اللجنة على أهمية المادة ٧٢ من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأكدت مجددا أن المراقبين يجوز لهم وفقا للنظام الداخلي للمجلس، المشاركة في مداولاتها بشأن أي مسألة تهمهم بشكل خاص. وأكدت مجددا أيضا مسؤوليات وامتيازات أعضائها فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرارات والتوصيات التي يعتمدونها، ووافقت على ضرورة ألا يعترض المراقبون على قرارات اللجنة عندما يتفق أعضاؤها على الاستنتاجات والتوصيات“.